

## الفاقد الأكبر

### يقلم اللواء/ الوزير عصام أبو جمرة

بعد تسع سنوات قضاها في مركز الرئاسة الأولى، وبعد أن جردّ الدولة من مقوماتها، وأفرغ الخزينة من محتوياتها، وأوقع البلاد تحت ٢١ مليار دولاراً من الدين نقل معظمها إلى خزينته وخزنة زوجته وأولاده، يطل الياس الهراوي على اللبنانيين لينطق ببعض كلمات جوفاء لا أساس لها، ولا تستند إلى واقع أو أي إثبات. قالها في الماضي فور تريعه على كرسي الرئاسة، ورددتها مراراً دون أن يستطيع خلال عهده أن يثبت صحتها، فلماذا يرددتها على شاشة التلفزيون الآن؟ إن زوجة الوزير المعني بحديث الهراوي عادت إلى لبنان عام ١٩٩٦ وطلبت من متولي السلطة في حينه إعادة أموالها المحجوزة منها أو إدانتها بحكم يبرره قانون. ولما بعد ست سنوات على حجز هذه الأموال منها لم تلق جواباً سلباً أو إيجاباً، ادعت على الدولة بشخص الياس الهراوي الذي أعطى الأمر مباشرة إلى العريف الجمركي لحجز أموالها خلافاً للدستور في صلاحيات رئيس الجمهورية، وخلافاً للقوانين المرعية في حيازة الموال ونقلها، فلماذا لا يترك القضاء يقول كلمته؟

إن المواطن اللبناني مطلع على تفاصيل ما حدث خلال الأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ويعرف أن حكومة العماد ميشال عون حافظت على أموال الدولة ومقدراتها بشهادة كل الموظفين والمواطنين، وكيف أنها رفضت تسليم لبنان طوعاً لسوريا بواسطة الياس الهراوي ذاته رغم الاغراءات المادية والوظيفية التي ذكر بعضها في مقابله. والمواطن اللبناني يعرف أيضاً كيف أنه فور استلام الهراوي السلطة بالوصاية أعاد مع حكوماته الموظفين الذين أبعدهم حكومة العماد عون بسبب فسادهم معتمداً شعار "مغفورة خطايا من يسير معه".

لا شك أن محاولة متولي السلطة اليوم ملاحقة الفساد صرعت الياس الهراوي، حيث أظهرت جمهويته كمغارة علي بابا والأربعين حرامي. لكن كما توقعنا سابقاً، توقفت العملية بتوقيف بعض الفاسدين دون الوصول إلى كبارهم، حيث

تدخل الباب العالي بعد أن ذهب فخامة الهراوي زاحفاً متوسلاً السترة والتغطية من ملاحظته مع أفراد عائلته في جرائم الفساد من تجارة المخدرات إلى سمسرات البترول والمشاريع الوهمية وغيرها وأصبحت الملاحقة كشبكة العنكبوت اخترقها الذباب الكبير وعلق فيها الذباب الصغير.

وهكذا فإن ظهور السيد الهراوي على شاشة تلفزيون المستقبل، شاشة التحريرو، لم يكن إلا من باب النكاية لخلفه بسبب توقف جهاز القضاء عن الوصول إليه بجرم الفساد. وكعهده للتسبيق على القضاء قبل إصدار الحكم بإبطال أمره التعسفي وإعادة الأموال الخاصة التي حجزها خلافاً للدستور والقوانين المرعية لأصحابها.

إن من عجز عن إدانة السلطة التي سبقته في الحكم خلال توليه رئاسة الجمهورية مدة تسع سنوات في ظل الوصاية السورية وانتشار جيشها لحمايته لا يجوز له أن يظهر على التلفزيون ليطلق الاتهامات زوراً بعد تركه الرئاسة.

إن السكوت عن ملاحقة الهراوي على جرائم الفساد التي ارتكبها مع أفراد عائلته خلال وجوده في رئاسة الجمهورية لن يدوم، فالوصاية التي ارتكبها مع أفراد عائلته خلال وجوده في رئاسة الجمهورية لن يدوم طويلاً، فالوصاية ستنتهي قريباً، ولن يجد بعدها الفاسد الأكبر من يتلظى وراءه.

فرنسا في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٩